

محمد صلاح الدين عيسى أبوظبل
المحاسبون المصريون

محمد متولى رضوان
محمد متولى رضوان وشركاه

بنك فيصل الإسلامي المصري
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المجمعة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر ٢٠١٧
وتقرير مراقبا الحسابات عليها

تقرير مراقبى الحسابات

إلى السادة/ مساهمي بنك فيصل الاسلامى المصري (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الاسلامى المصري (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة البنك ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأنا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأي المتحفظ

- كما هو وارد بإيضاح (٢٠ ج) فإنه تم الإعتماد علي البيانات المالية لبعض الشركات الشقيقة طبقاً للقوائم المالية لها في تاريخ قبل ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

الرأي المتحفظ

وفيما عدا أثر ما ورد بأساس الرأي المتحفظ وما يترتب عليه من تسويات ، من رأينا أن القوائم المالية المراجعة المشار إليها أعلاه تعبر بوضوح في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي المجمع لبنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وعن أدائه المالي المجمع وتدفعاته النقدية المراجعة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد القوائم المالية .

القاهرة في : ٢٨ مارس ٢٠١٨

مراقبا الحسابات

محمد متولي رضوان
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
س . م . م (١٩٥٧)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٥٥)
محمد متولي رضوان وشركاه

محمد صلاح الدين عيسى أبوطبيل
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
س . م . م (٤٤٣٤)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٥٨)
المحاسبون المصريون

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الميزانية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بالألف جنيه مصري	إيضاح رقم	
			الأصول
٦,٠٩٦,٨٣٣	٧,٣٧٢,٦٠٣	(١٣)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
١٠,٤٩٣,٨٠٩	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	(١٤)	أرصدة لدى البنوك
١٤,٤٩٠,٩٣٦	١٠,٢٩١,٩٦٢	(١٥)	أوراق حكومية
٣٢١,٨٩٠	٩١٢,٨٨٢	(١٦)	مخزون
-	٢,٤٢٦		أصول ضريبية مؤجلة
٨٠٢,٧٥٩	٩٤٣,٤٠٨	(١٧)	عملاء وأوراق قبض بالصافي
٢٠,٥٣٨	٣٨,٥٥٠	(18)	أصول مالية بغرض المتاجرة
٥,٦٥٤,٠٢٤	٦,٨٣٤,٢٢٣	(19)	مشاركات ومرايبات ومضاربات مع العملاء
			استثمارات مالية
٥,٩٧٣,٠٢٦	٤,٥٤٩,٧١٤	(أ/20)	متاحة للبيع
٢٨,٥٧٦,٣٩٦	١٧,١٩٠,٨٣٥	(ب/20)	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١٨٥,٣١٢	٢٠٠,١٨١	(ج/20)	استثمارات في شركات تابعة (غير مجمعة) وشقيقة
٢,٠٢٢,٩١٩	١,٦٠٥,١٩٦	(21)	أصول أخرى
١٠,٠٣٧	١٠,٩٨٦	(22)	أصول غير ملموسة
١,٩٧٠,٩١٠	١,٩٨٦,٥٦٤	(23)	أصول ثابتة
٥٠,٧٥٩	٥٠,٥٢٥	(24)	استثمارات عقارية
<u>٧٦,٦٧٠,١٤٨</u>	<u>٨٥,٠٢٥,٦٢٧</u>		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
٤٧٤,٨٠٦	٥٧٥,١٣٠	(25)	أرصدة مستحقة للبنوك
١٣٨,٨٥٥	٦٤,٩٩٥		قروض طويلة الأجل
٢٠٨,٢٨٨	٢٧٠,٣٥٥		موردون واوراق دفع
٦٣,٧٥٣,٢٠٤	٧٠,٩٦٩,٢١٦	(26)	الأوعية الادخارية وشهادات الأذخار
٢,٩١٠,٧٤٦	٢,٩٧٧,٣٤٦	(27)	التزامات أخرى
٢٩,٠٢٠	٣٢,٦٨٢		التزامات ضريبية مؤجلة
٤٢,٧٨٩	٥٢,١٨٩	(28)	مخصصات أخرى
<u>٦٧,٥٥٧,٧٠٨</u>	<u>٧٤,٩٤١,٩١٣</u>		إجمالي الالتزامات
			حقوق المساهمين في البنك :
			حقوق الملكية
١,٥٨٠,٥١٥	١,٧٧٥,٦٨١	(29)	رأس المال المدفوع
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	(29)	أسهم خزينة
٢,٨٨٠,٣٣٨	٢,٨٣٢,٨٥٨	(30)	الاحتياطيات
٤,٢٠٠,٨٧٦	٤,٩٦٠,٩٤٠	(٣/30)	الأرباح المحتجزة وصافي ارباح العام
<u>٨,٦٥١,٨٣٧</u>	<u>٩,٥٥٩,٥٨٧</u>		
٤٦٠,٦٠٣	٥٢٤,١٢٧		حقوق الأقلية
<u>٩,١١٢,٤٤٠</u>	<u>١٠,٠٨٣,٧١٤</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>٧٦,٦٧٠,١٤٨</u>	<u>٨٥,٠٢٥,٦٢٧</u>		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس قطاع الشئون المالية
المعترف بالله محمد عوض

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (35) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.
- تقرير مراقبي الحسابات مرفق

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إيضاح رقم	
ألف جنيه مصري ٥,٤٠٤,١٥١	ألف جنيه مصري ٦,٤٩٥,٣٧٠		عائد مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة
(٣,١٥٣,٦٣٤)	(٣,٦٢٥,٠٣٦)		تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة
١,٥٩٩,٩٥٠	٢,٢٧٤,٩٤٩		المبيعات
٣,٨٥٠,٤٦٧	٥,١٤٥,٢٨٣	(٦)	صافي الدخل من العائد والمبيعات
١٧٦,٨٧١	١٩٦,٣٢٩	(٧)	إيرادات الأتعاب والعمولات
(١,٣٥٥,٧٣٤)	(١,٩٦٥,٠٩٣)		تكلفة المبيعات
٤٠,٠١٥	٥٤,٦٧٧	(٨)	توزيعات الأرباح المحققة
١٦,٢٨٥	٤٧,٠١١	(٩)	صافي دخل المتاجرة
١٧٧,٤٥٦	(٥٦,٦٠٧)	(١٠)	خسائر / أرباح الاستثمارات المالية
١٠,٧٥١	(١٦٣,٠٩٠)	(١٠)	(عبء) رد الأضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار
(٦٨٢,٣٤٥)	(٨٢٠,٥٢٥)	(١١)	مصروفات إدارية
(٣٢,٢٧٩)	(٣٨,٤٦٨)		الزكاة المستحقة شرعا
١,٥٠٧,٠٠٥	٦١,٧٣٢	(١٢)	إيرادات تشغيل أخرى
٣,٧٠٨,٤٩٢	٢,٤٦١,٢٤٩		الربح قبل ضرائب الدخل
(٧٦٢,٤١٨)	(٦٤٨,٤٧٨)		ضرائب الدخل
٢,٩٤٦,٠٧٤	١,٨١٢,٧٧١		صافي أرباح العام قبل حقوق الأقلية
(٣٢,٠٨١)	(٣٥,٥٤٨)		حقوق الأقلية
٢,٩١٣,٩٩٣	١,٧٧٧,٢٢٣		صافي أرباح العام بعد حقوق الأقلية

المحافظ

عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس قطاع الشئون المالية

المعتز بالله محمد عوض

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الإيضاح	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات	الأرباح المحتجزة و صافي أرباح العام	إجمالي حقوق الملكية	حقوق الأقلية	الاجمالي
رقم	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
الأرصدة في ١ يناير 2017	١,٥٧٠,٦٢٣	٢,٨٨٠,٣٣٨	٤,٢٠٠,٨٧٦	٨,٦٥١,٨٣٧	٤٦٠,٦٠٣	٩,١١٢,٤٤٠
صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	(٣٥٤,٢٣٦)	-	(٣٥٤,٢٣٦)	-	(٣٥٤,٢٣٦)
صافي الدخل المعترف به مباشرة في حقوق الملكية المحول الى زيادة رأس المال	١,٥٧٠,٦٢٣	٢,٥٢٦,١٠٢	٤,٢٠٠,٨٧٦	٨,٢٩٧,٦٠١	٤٦٠,٦٠٣	٨,٧٥٨,٢٠٤
معاملات أخرى	١٩٥,١٦٦	-	(١٩٥,١٦٦)	-	-	-
توزيعات أرباح المحول إلى إحتياطي قانوني(عام)	-	-	-	-	-	-
المحول إلى احتياطات أخرى	-	٢٨٨,٧٤١	(٥٣٢,٦٣٩)	(٥٣٢,٦٣٩)	(١٢,٧٦٠)	(٥٤٥,٣٩٩)
صافي أرباح العام	-	١٧,٩٨٢	(٥٨٠)	١٧,٤٠٢	-	١٧,٤٠٢
الأرصدة في 31 ديسمبر ٢٠١٧ قبل التعديل الى احتياطي المخاطر البنكية المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام	١,٧٦٥,٧٨٩	٢,٨٣٢,٨٢٥	٤,٩٦٠,٩٧٣	٩,٥٥٩,٥٨٧	٥٢٤,١٢٧	١٠,٠٨٣,٧١٤
	-	٣٣	(٣٣)	-	-	-
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١,٧٦٥,٧٨٩	٢,٨٣٢,٨٥٨	٤,٩٦٠,٩٤٠	٩,٥٥٩,٥٨٧	٥٢٤,١٢٧	١٠,٠٨٣,٧١٤
الأرصدة في ١ يناير 2016	١,٠٤٩,٤٦٣	١,٢٩٠,٨٣٣	٢,١٧٦,١٦٢	٤,٥١٦,٤٥٨	٤٤٩,٦٠٣	٤,٩٦٦,٠٦١
صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	١,٤٧٢,٨٥٧	-	١,٤٧٢,٨٥٧	-	١,٤٧٢,٨٥٧
صافي الدخل المعترف به مباشرة في حقوق الملكية أسهم خزينة	-	٢,٧٦٣,٦٩٠	-	٥,٩٨٩,٣١٥	-	٦,٤٣٨,٩١٨
محول الى رأس المال	٥٢١,١٦٠	-	(٥٢١,١٦٠)	-	-	-
معاملات أخرى	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح المحول إلى إحتياطي قانوني(عام)	-	-	-	-	(٣,٢٧٤)	(٣,٢٧٤)
المحول إلى احتياطات أخرى	-	٧٥,٣٨٥	(٢٩١,٤٠٥)	(٢٩١,٤٠٥)	(١٧,٨٠٧)	(٣٠٩,٢١٢)
المحول الى احتياطي المخاطر البنكية عن اصول الت ملكيتها	-	٩٢٧	(٧٥,٣٨٥)	-	-	-
صافي أرباح العام	-	٣٩,٩٣٤	(٩٢٧)	٣٩,٩٣٤	-	٣٩,٩٣٤
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ قبل التعديل الى احتياطي مخاطر بنكية المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام	١,٥٧٠,٦٢٣	٢,٨٧٩,٩٣٦	٤,٢٠١,٢٧٨	٨,٦٥١,٨٣٧	٤٦٠,٦٠٣	٩,١١٢,٤٤٠
	-	٤٠٢	(٤٠٢)	-	-	-
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١,٥٧٠,٦٢٣	٢,٨٨٠,٣٣٨	٤,٢٠٠,٨٧٦	٨,٦٥١,٨٣٧	٤٦٠,٦٠٣	٩,١١٢,٤٤٠

(29)؛(30)

(30)؛(٣١)

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (35) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إيضاح رقم	
٣,٧٠٨,٤٩٢	٢,٤٦١,٢٤٩		التدفقات النقدية في أنشطة التشغيل
١١٣,٨٢٥	١٠٣,٠٣٥	(٢٣، 24، 22)	صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل
٢٤١,٢٥٨	٤٤٢,٢٤٠	(31)	تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
٧٧	(٤)	(28)	إهلاك أصول ثابتة و استثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة
١٧,٥٩٦	٦,٣٠٠	(28)	اضمحلال الأصول
(٨٨,٣٣٢)	(٣,٤١٠)	(28)	فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
(٤,٣٤٠)	١,٢٣٦		عبء مخصصات
(٢٨,٨٢٠)	(٢٦,٧٩٥)	(١٢)	(المستخدم) من المخصصات
(٨٦,٣٠٩)	(١٦٦,٤٦٢)	(20/٥)	ضرائب دخل مؤجلة
(٤٠,٠١٥)	(٥٤,٦٧٧)	(٨)	أرباح بيع أصول ثابتة
(٧٦٢,٤١٨)	(٦٤٨,٤٧٨)		أرباح استثمارات مالية
٣,٠٧١,٠١٤	٢,١١٤,٢٣٤		توزيعات أرباح محققة
			ضرائب دخل مسددة
			صافي التغيير في الاصول والالتزامات المتداولة
(٢,٣٣١,٥٦٠)	(٨٧٧,٥١٠)	(١٣)	التغير في الارصدة لدى البنك المركزي في اطار نسبة الاحتياطي الالزامي
(١,٧٢٨,٣١٧)	(٢٣,٠٥٩,٣٩٣)	(١٤)	التغير في ودائع لدى البنوك
(٣,٥٣٧,٨٨٧)	٣,٠١١,٣٦٤	(١٥)	التغير في أوراق حكومية استحقاق اكثر من ٣ شهور
١١,٠٨٩	(١٨,٠١٢)	(18)	التغير في استثمارات مالية بغرض المتاجرة
(٨١٨,٨٩٩)	(١,٣٤٠,١٠١)	(19)	التغير في مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء
(٥٣,٠٣٥)	(٥٩٠,٩٩٢)	(١٦)	التغير في المخزون
(٢٦٥,٥٤٩)	(١٤٠,٩٥٢)	(١٧)	التغير في عملاء وأوراق قبض
(٦٦٥,١٢٤)	٤٣٤,٨٨٤	(21)	التغير في أصول أخرى
٧٤,٧٠٥	١٠٠,٣٢٤	(25)	التغير في أرصدة مستحقة للبنوك
١٤,٨٠٩,١٨٦	٧,٢١٦,٠١٢	(26)	التغير في أوعية إيداعية وشهادات ادخار
(١٢,٦٩٧)	٦٢,٠٦٧		التغير في موردين وأوراق دفع
١٣٢	-		التغير في المستحق الي شركات شقيقة وأطراف ذات علاقة
٩١٥,٥٥٤	(٨٤,٦٦٧)	(27)	التغير في التزامات أخرى
٩,٤٦٨,٦١٢	(١٣,٠٠٣,٤٠٨)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل (١)
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٢٠,٩٠٧,٨٨١	٩٥٥,٤٠٥		متحصلات من استثمارات مالية متاحة للبيع
(٢٧,٣٩٦,٣٤١)	١١,٣٩٠,٤١٤		متحصلات من (مدفوعات في) شراء استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٥٥٣	(١٤,٨٦٩)		(مدفوعات في) متحصلات من استثمارات في شركات تابعة و شقيقة
٤٠,٠١٥	٥٤,٦٧٧	(٨)	توزيعات أرباح محققة
(٢٩٤,٦٥٤)	(١٦٩,٥١٦)	(23)	(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة و غير ملموسة
٥٢,٠٧٣	٧٦,٩٠٧	(22)	متحصلات من إستبعادات أصول ثابتة
(٢٦,٠٠٠)	-	(23)	(مدفوعات) في استثمارات عقارية
١١٨,٤٨٢	-	(٢٤)	متحصلات من استثمارات عقارية
(٦,٥٩٧,٩٩١)	١٢,٢٩٣,٠١٨		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٤١,١٦٣	(٧٣,٨٦٠)		(مدفوعات في) مقبوضات من قروض طويلة الأجل
(٢٦٥,٧٨٦)	(٥٥٠,٧٠٦)		توزيعات الأرباح المدفوعة
(١٧,٨٠٧)	(١٢,٧٦٠)		نصيب حقوق الأقلية من توزيعات الأرباح
(٣,٢٣١)	٤٠,٧٣٦		التغير في استثمارات حقوق الأقلية
(٢٤٥,٦٦١)	(٥٩٦,٥٩٠)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل (٣)
٢,٦٢٤,٩٦٠	(١,٣٠٦,٩٨٠)		صافي (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال العام
٣,٨٠٧,٠٨٣	٦,٤٣٢,٠٤٣	(32)	رصيد النقدية وما في حكمها - أول العام
٦,٤٣٢,٠٤٣	٥,١٢٥,٠٦٣	(32)	رصيد النقدية وما في حكمها - آخر العام

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة (تابع)

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إيضاح رقم	وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
جنيه مصري	جنيه مصري		نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٦,٠٩٦,٨٣٣	٧,٣٧٢,٦٠٣	(١٣)	أرصدة لدى البنوك
١٠,٤٩٣,٨٠٩	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	(١٤)	أوراق حكومية
١٤,٤٩٠,٩٣٦	١٠,٢٩١,٩٦٢	(١٥)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي
(٥,٣٠٠,٧٠٠)	(٦,١٧٨,٢١٠)	(١٣)	ودائع لدى البنوك (إستحقاق أكثر من ٣ شهور)
(٩,٥٩١,٠٤٩)	(٣٢,٦٥٠,٤٤٢)	(١٤)	أوراق حكومية إستحقاق أكثر من ٣ شهور
(٩,٧٥٧,٧٨٦)	(٦,٧٤٦,٤٢٢)	(١٥)	
<u>٦,٤٣٢,٠٤٣</u>	<u>٥,١٢٥,٠٦٣</u>		

* لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلي:

- لم يشمل التغيير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ١٧,١٦١ ألف جنيه مصري بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٦٤,٣٠٢ ألف جنيه مصري للعملاء والبنوك والمخصصات الأخرى.
- لم يشمل التغيير في بند استثمارات مالية متاحة للبيع فروق التقييم والتي أدرجت ببندى خسائر اضمحلال استثمارات مالية واحتياطي القيمة العادلة بمبلغ ٦٣٤,٣٦٩ ألف جنيه مصري كما تم إضافة مبلغ ١١٦,٤٦٢ ألف جنيه مصري تمثل أرباح بيع إستثمارات مالية متاحة للبيع خلال السنة.
- لم تتضمن توزيعات الأرباح المدفوعة الحركة على دائنو توزيعات ببند أرصدة دائنة أخرى بمبلغ ٥٣٤,٠٠٠ ألف جنيه مصري.

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (35) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .

١ - معلومات عامة

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات للمؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٣٦ فرعاً ، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولأحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية، والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية .

نبذة عن المجموعة :

يملك بنك فيصل الإسلامي المصري عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

نسبة المساهمة للبنك وشركاته التابعة	
٩٩,٩٩%	فيصل للاستثمارات المالية
٧٩,٩٠%	فيصل لتداول الأوراق المالية
٨٧,٠٠%	صرافة بنك فيصل
٨٥,٢٢%	الإسلامية للثروة الحيوانية *
٤٤,٤٤%	الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية *
٣١,٣٧%	القاهرة لصناعة الكرتون " كوباك "
٧٨,٨٠%	الإسلامية للتجارة الخارجية *
٤٠,٠٠%	الأفق للاستثمار والتنمية الصناعية *
٣٤,٧٢%	الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو" *
٢٥,١٩%	الخلود للتنمية العقارية والسياحية *
٤٠,٠٠%	الإسلامية لصناعة مواد التغليف " إيكوباك "
٥١,٣٨%	مصر لصناعة مواد التغليف " إيجيراب "
٢٥,٠٠%	الطاقة للصناعات الالكترونية *
٤,٩٩%	فيصل للاستثمارات والتسويق العقاري

ب -

نسبة المساهمة للبنك وشركاته التابعة	الشركات الشقيقة :
٤٨,٥٧%	الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية *
٤٣,٧٦%	الإسلامية للاستثمار والتنمية *
٤٠,٠٠%	العربية لأعمال التطهير " أرايس " *
٤٠,٠٠%	اوراسكوم للإسكان والتعمير *
٢٥,٠٠%	العربية للوساطة في التأمين *
٢٤,٧٥%	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات *
٢٤,٠٨%	مستشفى مصر الدولي *
٢٠,٠٠%	الإسلامية لإنتاج الأرضيات *

* الشركات التابعة والشقيقة غير المسندة لمراقبي حسابات بنك فيصل الإسلامي المصري.

لم يتم تجميع أرصدة ونتائج أعمال الشركات التالية نظراً لأنها تحت التصفية ومتوقفة عن النشاط ولا يوجد لها ميزانيات وقد تم تخفيض قيمة مساهمة بنك فيصل في تلك الشركات في القوائم المالية المستقلة للبنك وبيانها كالتالي :

- الشركة العالمية للاستيراد والتصدير (شركة تابعة)
- شركة يوناتيد (شركة تابعة)
- الشركة الإسلامية للمنظفات الصناعية (شركة شقيقة)
- الشركة الإسلامية لإنتاج الأرضيات (شركة شقيقة)
- شركة البهامس (شركة شقيقة)
- شركة التجارة الخارجية

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعددياتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ المتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع عقود المشتقات المالية ، كما تم إعدادها طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة .

- تم اعتماد القوائم المالية المجمعة بواسطة إدارة البنك

التجميع

ب/١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية و القدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة على السيطرة المنشآت الأخرى .

ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذي تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المكتتاة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المكتتاة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المكتتاة القابلة للتحديد للشركة المكتتاة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع ، يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

ب / ٢ المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المكتتاة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

ب / ٣ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدره و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقنتاة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقنتاة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار في أي شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، ويتم إثبات نصيب الشركة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، ويتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التي يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

ب - المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال العام المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في نهاية العام المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود) .
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع) .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

هـ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء والبنوك (مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء والبنوك)، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، واستثمارات مالية متاحة للبيع ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

هـ/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة : أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :

- عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .
- عند إدارة بعض الاستثمارات مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقومة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقومة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

٢/هـ مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء والبنوك

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة.
- الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

٣/هـ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة .

٤/هـ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغييرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وللإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع .
- يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع و الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
 - يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر و يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .
 - يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .
 - يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .
 - يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف – المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع إلى مجموعة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبيويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبيويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :
١. في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .
 ٢. في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.

- في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترية للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

و - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية.

ز - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير ميوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

- * تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- * تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
- * تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة .
ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

١/ز تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار العام حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

٢/ز تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

٣/ز تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال . ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

٤/ز المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن " صافي دخل المتاجرة " بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ح - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمربحات والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمربحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد

ويقوم البنك بالاعتراف في قائمة الدخل بإيرادات ومصروفات العائد علي أساس الاستحقاق بطريقة العائد الإسمى حيث أن الفرق بين طريقة العائد الإسمى و طريقة العائد الفعلي لذلك البند غير جوهرية.

ط - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار العام التي يتم أداء الخدمة فيها .

ي - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

ك - اضمحلال الأصول المالية

ك / ١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الاستثمارات المالية أو مجموعة من الاستثمارات المالية ، ويعد الاستثمار المالي أو المجموعة من الاستثمارات المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للاستثمار (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للاستثمار المالي أو لمجموعة الاستثمارات المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التوظيف مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المدين أو دخوله في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية لل صعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير الى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم البنك بتقدير العام ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه العام بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً .

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر عن عمليات التوظيف و الاستثمار مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل الى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل الى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر عن عمليات التوظيف والاستثمار المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار في قائمة الدخل.

وإذا كان التوظيف أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل . ولأغراض العملية ، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر من عمليات التوظيف و الاستثمار ، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أحياناً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة . وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة .

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر عمليات التوظيف والاستثمار المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في العام التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة الى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير الى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية .

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

٢/ك

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل .

خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ ، فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية ، وبعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل .

ل - الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون . ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

م - الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في صافي الأصول بما في ذلك الإلتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد للشركة التابعة أو الشقيقة في تاريخ الإقتناء وتبويب الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة وشقيقة ضمن تكلفة الإستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المستقلة للبنك. ويتم إختبار مدى إضمحلال الشهرة سنويا على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة إستهلاك الشهرة بواقع ٢٠% سنويا أو بقيمة الإضمحلال في قيمتها أيهما أكبر ، وتدخل الشهرة المتعلقة بشركات تابعة وشقيقة في تحديد أرباح وخسائر بيع تلك الشركات.

ويتم توزيع الشهرة على وحدات توليد النقد لأغراض إختبار الإضمحلال. وتتمثل وحدات توليد النقد في القطاعات الرئيسية للبنك.

ن - المخزون

يتم تقييم عناصر المخزون على النحو التالي :

- أ - خامات : بالتكلفة (باتباع طريقة المتوسط المتحرك) أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.
- ب - قطع الغيار والمهمات : بالتكلفة (باتباع طريقة المتوسط المتحرك) أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.
- ج - إنتاج تام: بالتكلفة الصناعية طبقاً لقوائم التكاليف أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتشمل التكلفة الصناعية نصيب الوحدة من الخامات ، الأجور والمصروفات الصناعية المباشرة وغير المباشرة .

صافي القيمة البيعية هي سعر البيع التقديرى في سياق النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية اللازمة لإتمام البيع.

يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة المخزون إلى صافي القيمة البيعية وجميع خسائر المخزون ضمن تكلفة المبيعات بقائمة الدخل في العام التي حدث فيها الانخفاض أو الخسارة . ويتم الاعتراف برد الانخفاض في المخزون الناتج من الارتفاع في صافي القيمة البيعية بقائمة الدخل كتخفيض من تكلفة المبيعات في العام التي حدث فيها الرد .

س - العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمتحصلات الأخرى بالقيمة الأصلية للفاتورة بعد خصم أية خسائر إضمحلال .

ويتم قياس خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للعملاء والأرصدة المدينة الأخرى والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة . ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال بقائمة الدخل. ويتم الاعتراف برد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل في العام التي حدث فيها الرد.

ع - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مزارع المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الإضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في العام التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكثبي وخزائن	١٠ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً . ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية . ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

ف - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية . وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى . ولغرض تقدير الاضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ص - الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي ، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة ، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل . وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي .

الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن العام التي حدثت فيها . وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة . ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ق - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية (أذون خزانة) .

ر - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات . ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ش - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة العام كل من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ت - التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل .

ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ث - رأس المال

١/ ث تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

٢/ ث توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في العام التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

٣/ ث أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس المال ، يتم خصم مبلغ الشراء من إجمالي حقوق الملكية حيث يمثل تكلفة أسهم خزينة وذلك حتى يتم إلغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة الى حقوق الملكية .

خ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

ذ - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٣ - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة لالنشطه التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعه وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى . ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى .

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول . ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغييرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة . وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية . بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

١/٣ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

١/أ - قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- * احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- * المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
- * خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة . ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر . ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً . ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال ، بالنسبة للقروض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية . وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع الدين ، وأولوية المطالبة ، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان ، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة ، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان . ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الأجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .

* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .

* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالبا ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان . ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق . ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات . ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالميزانية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الأخر بإجراء المقاصة . ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف ، أو الضمانات ، أو الاعتمادات المستندية . ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان . إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة . ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

٣/أ

سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية العام مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة . ومع ذلك ، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف . ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م		٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م		تقييم البنك للعملاء
مخصص خسائر الاضمحلال	توظيف وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	توظيف وتسهيلات	
%	%	%	%	
١٦,٦	٦٩,٩	١٤,١	٧٤,٨	ديون جيدة
٢,٢	٩,٠	١,٦	٧,٨	المتابعة العادية
٠,١	٣,٣	٠,١	٠,٧	المتابعة الخاصة
٨١,١	١٧,٨	٨٤,٢	١٦,٧	ديون غير منتظمة
<u>% ١٠٠</u>	<u>% ١٠٠</u>	<u>% ١٠٠</u>	<u>% ١٠٠</u>	

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

٤/أ

نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٢٩/أ) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال الفترة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

مدلول التصنيف الداخلي	التصنيف الداخلي	نسبة المخصص المطلوب	مدلول التصنيف المطلوب	تصنيف البنك المركزي المصري
ديون جيدة	١	صفر	مخاطر منخفضة	١
ديون جيدة	١	١%	مخاطر معتدلة	٢
ديون جيدة	١	١%	مخاطر مرضية	٣
ديون جيدة	١	٢%	مخاطر مناسبة	٤
ديون جيدة	١	٢%	مخاطر مقبولة	٥
المتابعة العادية	٢	٣%	مخاطر مقبولة حدياً	٦
المتابعة الخاصة	٣	٥%	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٧
ديون غير منتظمة	٤	٢٠%	دون المستوى	٨
ديون غير منتظمة	٤	٥٠%	مشكوك في تحصيلها	٩
ديون غير منتظمة	٤	١٠٠%	ردية	١٠

٥/أ

الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال العام الحالي بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي:

القيمة الدفترية	طبيعة الأصل
بالآلاف جنيه مصري	أراضي ومباني
٢٨,٦٧٠	اضمحلال
(٧,٠٦٦)	بيع
(٤,٤٤٣)	الإجمالي
١٧,١٦١	

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي . ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً

٣/ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمناجزة أو لغير غرض المناجزة .

ب/١ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً .

ب/٢ خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك .

ج/٣ خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشؤون المالية بالبنك ما يلي :

- * يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات . ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء . ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- * الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
- * مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
- * إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشؤون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجل .

د/٣

إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% .

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجالها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعها الخارجية خلال السنتين الماضيتين . ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية الحالية :

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعها الخارجية خلال السنتين الماضيتين .
ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية الحالية :

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
٥,٧٠٨,٠٦٤	٦,٢٦٣,٥٧٥	إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات
٤,٤٨٢,٧٠٥	٥,١١١,٨٢٧	الشريحة الأولى بعد الاستبعادات Going-concern capital
٤,٤٨١,٨٦٣	٤,٤٣٥,٩٠٤	رأس المال الأساسي المستمر بعد الاستبعادات Common Equity
١,٥٨٠,٥١٥	١,٧٧٥,٦٨١	رأس المال المصدر والمدفوع
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	أسهم خزينة (-)
٧٦٦,٩٣١	٧٦٦,٩٣١	الاحتياطيات
٣,١٠٥,٤٠٢	٢,٩٣٢,٧٢٥	الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)
٢,٥١٠,٧٠٣	٢,٢٩٧,٩٩٢	قيمة الفائض (العجز) في رأس المال الأساسي المستمر بعد الاستبعادات عن نسبة ال ٤,٥ %
٢٧٣,٧٧٢	٥٩٣,٨٦٤	الدعامة التحوطية المتاحة من فائض مكونات رأس المال الأساسي المستمر بعد الاستبعادات (إن وجد)
٢٧٣,٧٧٢	٥٩٣,٨٦٤	إجمالي الدعامة التحوطية المكونة
٨٤٢	٦٧٥,٩٢٣	رأس المال الأساسي الإضافي Additional Going Concern
-	٦٧٥,٠٤٧	الأرباح / (الخسائر) المرحلية ربع السنوية
٨٤٢	٨٧٦	حقوق الأقلية
(٩٦١,٠٩٣)	(١,٠٢٩,٥٤١)	إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity
(٧٩٤,٢٦٧)	(٩٧١,٩٩٢)	عناصر يتم خصمها
(٧٨٨,٢٤٥)	(٩٦٣,٢٠٤)	استثمارات البنك في الشركات المالية (بنوك أو شركات) وشركات التأمين
(١٧,٤١٢)	(٣٢,٩٨٦)	قيمة الزيادة عن ١٠% من رأس المال المصدر للشركة لكل استثمار على حده (أسهم) (-)
(١٣,٨٠٩)	(٢٢,٦٦٢)	قيمة الزيادة عن ١٠% من أصول الصندوق لكل استثمار على حده (صناديق الاستثمار) (-)
(٧٥٧,٠٢٤)	(٩٠٧,٥٥٦)	الزيادة فاجمالي استثمارات البنك التتمثل ١٠% أو أقل من رأس المال المصدر للشركة المالية وصافي أصول صندوق الاستثمار عن ١٠% من رأس المال الأساسي المستمر بعد التعديلات الرقابية (-)
(٦,٠٢٢)	(٨,٧٨٩)	الأصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة) (-)
(١٦٦,٨٢٦)	(٥٧,٥٤٩)	عناصر لا يعتد بها
(١٦٦,٨٢٦)	(٥٧,٥٤٩)	رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع التي تم إعادة توبييها لاستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (إذا كان سالبا)
١,٢٢٥,٣٥٩	١,١٥١,٧٤٨	الشريحة الثانية بعد الاستبعادات (Gone-Concern Capital)
١٥,١٤٧	١٥,١٤٧	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
١,١١٤,٢٣٩	١,٠٠٦,٨٨٢	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا)
١,٠٠٣,٥١٠	٨٤٤,١٠٣	٤٥% من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع
١١٠,٧٢٩	١٦٢,٧٧٩	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة
٩٥,٩٧٣	١٢٩,٧١٩	إجمالي مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة
٩٥,٩٧٣	١٢٩,٧١٩	مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة
٤٣,٨٠٣,٥٥٦	٤٧,٥٠٩,١٤٤	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل
٢٩,٠٨١,٠٨٥	٣٣,٥٥٠,٩٦٤	إجمالي مخاطر الائتمان
٢٩,٠٨٠,٩٨٨	٣٣,٥٥٠,٩٦٤	الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر لمخاطر الائتمان
١٠	-	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
١١,٤٧١,٢٤٣	٩,٨٥١,٢٩٣	قيمة التجاوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر
-	١٦,٣٢٢	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
٣٢٥,١٢٣	٣٩٤,٣٦٧	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
% ١٠,٢٣	% ٩,٣٤	رأس المال الأساسي المستمر بعد الاستبعادات / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
% ٠,٦٣	% ١,٢٥	إجمالي الدعامة التحوطية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
% ١٠,٢٣	% ٩,٣٤	رأس المال الأساسي المستمر بعد الاستبعادات متضمن الدعامة التحوطية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
% ١٠,٢٣	% ١٠,٧٦	إجمالي الشريحة الأولى متضمنة الدعامة التحوطية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
% ٢,٨٠	% ٢,٤٢	إجمالي الشريحة الثانية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
% ١٢,٤١	% ١١,٩٣	إجمالي القاعدة الرأسمالية بدون الدعامة التحوطية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل (مع الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل)
% ١٣,٠٣	% ١٣,١٨	إجمالي القاعدة الرأسمالية متضمنة الدعامة التحوطية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل (مع الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل)
% ١٧,٦٥	% ١٦,٦٣	إجمالي القاعدة الرأسمالية متضمنة الدعامة التحوطية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل (بدون الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل)

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

وافق البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية، مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣%) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى :

كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م. كنسبة ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨م .

كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوةً بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .

ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :

مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).

مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية – وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" . النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستبعادات) الى إجمالي تعرضات البنك عن (٣%) .

٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤,٤٨٢,٧٠٥	٥,١١١,٨٢٧	الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات
٧٥,٤٥١,٥٧٥	٨٣,٤٨٥,٢٨٥	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
٧٤,٣٩١,١٨٨	٨٢,٤٢٠,٨٧١	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
٧٤,٣٩١,١٨٨	٨٢,٤٢٠,٨٧١	تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم استبعادات الشريحة الأولى
٧,٨٥٧,٨٦٣	٢٧,٣٢٧,٢٣٦	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٨,٦٤٣,٧٥١	١٢,٩٩٠,١١٤	الأرصدة المستحقة على البنوك
٨,٦٤٣,٧٥١	١٢,٩٩٠,١١٤	حسابات جارية وودائع
١٤,٤٩٠,٩٣٦	١٠,٢٩١,٩٦٢	أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى
١٤,٤٩٠,٩٣٦	١٠,٢٩١,٩٦٢	إجمالي أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى
٢٠,٥٣٨	٣٨,٥٥٠	أصول مالية بغرض المتاجرة
٥,٩٤٤,٤٩١	٤,٥٢٠,٩٧٥	استثمارات مالية متاحة للبيع
٢٨,٥٧٦,٣٩٦	١٧,١٩٠,٨٣٥	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٥٣٢,٣٦٣	٦٧١,٠٨٨	استثمارات فى شركات تابعه وشقيقة
٦,٥٧٥,٨٦٤	٨,٠٠١,٣٧٨	إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء
٧,٧٦٠,٨٩٦	٩,٣٥١,٦١٨	القروض والتسهيلات الائتمانية
٩٨٧,٤٧٩	١,٠٥٨,٦٠٤	مخصص خسائر الاضمحلال
١٩٧,٥٥٣	٢٩١,٦٣٦	العوائد المجنية
٨٥٧,٩٣٤	٩٠١,٢٦٢	الأصول الثابتة (بعد خصم كلا من مخصص خسائر الاضمحلال ومجمع الإهلاك)
١,٨٥٢,١٤٦	١,٤٥٩,٤٦٣	الأصول الأخرى
(٩٦١,٠٩٣)	(٩٧١,٩٩٢)	قيمة ما يتم خصمه من التعرضات (بعض استبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية)
١,٠٦٠,٣٨٦	١,٠٦٤,٤١٤	التعرضات خارج الميزانية
٧٧٩,٠٨٤	٩٠٤,٩٣٦	إجمالي الالتزامات العرضية ^(٤)
٨٨,٤٤٨	٧٧,٦٦٠	اعتمادات مستنديه - استيراد
-	٢١٠	اعتمادات مستنديه - تصدير
١١٨,٥٤٧	٨٤,٤٥٦	خطابات ضمان
٣,٦٨٠	٣,٤٦٤	خطابات ضمان بناء على طلب بنوك خارجية أو بكفالاتهم
٥٤٧,٩٩٥	٧٢٥,٥٢١	التزامات عرضية عن ضمانات عامة للتسهيلات الائتمانية و ضمانات مثيلة
٢٠,٤١٤	١٣,٦٢٥	كمبيالات مقبولة
٢٨١,٣٠٢	١٥٩,٤٧٨	إجمالي الارتباطات
٣١,٣٠٩	١٦,٩٣٠	ارتباطات رأسمالية
٢٤٩,٩٩٣	١٤٢,٥٤٨	ارتباطات عن قروض وتسهيلات للبنوك/عملاء (الجزء غير المستخدم) ذات فترة استحقاق أصلية
١٢٣,٣٩٠	١٢٠,٨١٤	غير قابلة للإلغاء تزيد عن سنة
١٢٦,٦٠٣	٢١,٧٣٤	غير قابلة للإلغاء سنة أو اقل
% ٥,٩٤	% ٦,١٢	نسبة الرافعة المالية %

٤ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

٤/أ خسائر الاضمحلال في مشاركات ومراجعات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومراجعات ومضاربات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل . ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المراجعات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المراجعة الواحدة في تلك المحفظة . وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

٤/ب اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي ، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا .

٤/ج استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

٤/د القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دورياً بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بأعدادها . وتعتمد نتائج التقييم العادلة الى حد ما على الخبرة .

٤/هـ ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامه لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة علي الدخل وهناك عدد من العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأت ضرائب إضافية ، وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر علي ضريبة الدخل.

٥ - التحليل القطاعي

- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف و الاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمرابحات الشخصية ومرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد و المبيعات

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م
بالألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م
بالألف جنيه مصري

عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:

٣٦٩,٨٧٠	١,٥٣٣,٧٣٥	البنك المركزي المصري
٢٢٣,٦٥٠	٥٥١,٥٨٦	البنوك الأخرى
٢,٠٥٤,٢٤٠	٦٣٥,٠٠٠	العملاء
-	٢,٢٧٤,٩٥٠	المبيعات
٢,٦٤٧,٧٦٠	٤,٩٩٥,٢٧١	المجموع
٤,٢٥٣,٨٧٣	٣,٧٠١,٦٣٦	عائد أوراق حكوميه
١٠٢,٤٦٨	٧٣,٤١٢	استثمارات في أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع
٧,٠٠٤,١٠١	٨,٧٧٠,٣١٩	

الأجمالي

تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة:

(٧٩,٣٩٨)	(٢١٣,٦٤٩)	ودائع وحسابات جارية :
(٣,٠٧٤,٢٣٦)	(٣,٤١١,٣٨٧)	البنوك
(٣,١٥٣,٦٣٤)	(٣,٦٢٥,٠٣٦)	العملاء
٣,٨٥٠,٤٦٧	٥,١٤٥,٢٨٣	الإجمالي
		الصافي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م بالآلاف جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م بالآلاف جنية مصري	
٤٥,٨٩١	٤٦,٢٥٢	الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف و الاستثمار
٥,٩٢٣	٨,٠٠٦	أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
٣,٨٣٠	٤,٢٧٩	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
١٢١,٢٢٧	١٣٧,٧٩٢	أتعاب أخرى
١٧٦,٨٧١	١٩٦,٣٢٩	الأجمالي

٨ - توزيعات الأرباح المحققة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م بالآلاف جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م بالآلاف جنية مصري	
١,٧٩٠	٢,٩٢٦	أوراق مالية بغرض المتاجرة
٣١,٢٢٩	٤٨,٨٤٠	أوراق مالية متاحة للبيع
٦,٨٠٦	٢,٥٨٦	شركات تابعة وشقيقة
١٩٠	٣٢٥	صناديق استثمار
٤٠,٠١٥	٥٤,٦٧٧	الأجمالي

٩ - صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م بالآلاف جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م بالآلاف جنية مصري	عمليات النقد الأجنبي
٢٣,٩٤٥	٢٧,٧٢٣	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
-	٨,٦٦٨	أرباح / (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات
(٩,٧٨٧)	١٠,٦٢٠	ادوات حقوق الملكية بغرض المتاجرة
٢,١٢٧	-	بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة
١٦,٢٨٥	٤٧,٠١١	ادوات دين بغرض المتاجرة
		الأجمالي

١٠ - (عبء) رد الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م بالآلاف جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م بالآلاف جنية مصري	
٣,١٦٥	(١٦٧,٩٤٣)	مشاركات ومرابحات و مضاربات مع العملاء
٧,٥٨٦	٤,٨٥٣	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١٠,٧٥١	(١٦٣,٠٩٠)	الأجمالي

١١ - مصروفات إدارية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م بالآلاف جنيه مصري	
(٣٧٨,٢٤٥)	(٣٨٨,٤٥٢)	تكلفة العاملين
(١٤,٢٢٩)	(١٧,٢٤٨)	أجور ومرتببات
		تأمينات اجتماعية
(١١,٢٨٨)	(١١,٥١٤)	تكلفة المعاشات
(٤٠٣,٧٦٢)	(٤١٧,٢١٤)	تكلفة نظم الاشتراكات المحددة
(٢٧٨,٥٨٣)	(٤٠٣,٣١١)	مصروفات إدارية أخرى
(٦٨٢,٣٤٥)	(٨٢٠,٥٢٥)	الأجمالي

وفيما يلي تحليل لمكونات بند مصروفات إدارية أخرى :

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م بالآلاف جنيه مصري	
٤٢,٩٢٢	إهلاك إداري واستهلاك *
٤١,٩٧٧	مزايا للعاملين
٤٨,٨٩٨	اشتراكات ورسوم
١٩,٥٤٦	صيانة وتأمين
٦,٤٦٠	مصروفات بريد وسويفت
٨,٧٠٧	أدوات كتابية ومطبوعات
١,١٦٩	إيجارات
٢٦,٤٦٣	دعاية وإعلان
١٤,٨٤٢	استقبال وضيافة
١٥,٠٢٦	بدلات سفر وانتقال
١٥,٣١١	مياه وكهرباء وتليفونات
١,٥٠١	خدمات اجتماعية
٣٥,٥٢٢	إيجار مقر الصارف الآلي وتشغيله
١٦,٥٦٩	مصروفات الدمغة
١,٧٩٧	مصروفات بنكية
٥,٢٢٢	مصاريف قضائية وتكاليف الحراسة
١٥,٤٧٣	مصاريف نقل انتاج تام
٨٥,٩٠٦	متنوعة
٤٠٣,٣١١	

* يتضمن البند الإهلاكات الإدارية للبنك وشركات المجموعة ولا يتضمن إهلاك خطوط الإنتاج للشركات ذات الطبيعة الصناعية حيث تم إدراج إهلاك خطوط الإنتاج ضمن بند تكلفة المبيعات بقائمة الدخل.

١٢ - إيرادات تشغيل أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م بالآلاف جنيه مصري	
١,٥٥١,٣٥٧	٦٦,٤٠٣	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة
٢٨,٨٢٠	٢٦,٧٩٥	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(٢,٢٠٠)	١,٠٨٤	إيراد (مصروف) إيجار تشغيلي
(٦٣,٨٣٤)	(١٠,٠٧٤)	مصروفات أخرى
(٧,١٣٨)	(٢٢,٤٧٦)	(عبء) مخصصات أخرى
١,٥٠٧,٠٠٥	٦١,٧٣٢	الأجمالي

١٣ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	نقدية
٧٩٦,١٣٣	١,١٩٤,٣٩٣	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٥,٣٠٠,٧٠٠	٦,١٧٨,٢١٠	الأجمالي
٦,٠٩٦,٨٣٣	٧,٣٧٢,٦٠٣	
٣,٣٧٢,٨١٣	٤,٤٧٥,٦٦٣	أرصدة بدون عائد
٢,٧٢٤,٠٢٠	٢,٨٩٦,٩٤٠	أرصدة ذات عائد
٦,٠٩٦,٨٣٣	٧,٣٧٢,٦٠٣	الأجمالي

١٤ - أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	حسابات جارية ودائع (مضاربات)
٩٠٢,٧٦٠	٣٨٥,١٣٠	يخصم : الإيرادات المقدمة
٩,٦١٥,٣٠٧	٣٢,٨١٣,٧٩١	الإجمالي
(٢٤,٢٥٨)	(١٦٣,٣٤٩)	البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
١٠,٤٩٣,٨٠٩	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	بنوك محلية
١,٧٦٤,٧٢١	١٩,٩٥٦,٢٠٨	بنوك خارجية
٧,٦١٧,٥٥٨	١١,٩٣٣,٩١٩	الإجمالي
١,١١١,٥٣٠	١,١٤٥,٤٤٥	أرصدة بدون عائد
١٠,٤٩٣,٨٠٩	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	أرصدة ذات عائد
٨٧١,٩٠٢	٣٥٥,٣٣٧	الإجمالي
٩,٦٢١,٩٠٧	٣٢,٦٨٠,٢٣٥	أرصدة متداولة
١٠,٤٩٣,٨٠٩	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	الإجمالي
١٠,٤٩٣,٨٠٩	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	الإجمالي
١٠,٤٩٣,٨٠٩	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	الإجمالي

١٥ - أوراق حكومية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	أذون الخزانة
١٤,٤٩٠,٩٣٦	١٠,٢٩١,٩٦٢	الإجمالي
١٤,٤٩٠,٩٣٦	١٠,٢٩١,٩٦٢	

وتتمثل أوراق حكومية في :

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٤,٧٣٣,١٥٠	٣,٥٤٥,٥٤٠	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٢,٩٤١,٩٨٠	٢,١٢٧,٣٢٤	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
٧,٢٧١,٨٣٠	٤,٨٠٦,٤٧٩	عوائد لم تستحق بعد
(٤٥٦,٠٢٤)	(١٨٧,٣٨١)	إجمالي
١٤,٤٩٠,٩٣٦	١٠,٢٩١,٩٦٢	

١٦- مخزون

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	مخزون خامات
١٢٣,٩٦٠	١٧٠,٥٠٩	مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود
١٢١,٠٧٥	١٨٤,١٤٩	مخزون انتاج تام
٥٠,٠٠٠	١٥٢,٧٢١	مخزون عقارى
-	٣١٦,٦٤٧	اعتمادات مستندية
٢٦,٨٥٥	٨٨,٨٥٦	
<u>٣٢١,٨٩٠</u>	<u>٩١٢,٨٨٢</u>	

١٧- عملاء وأوراق قبض بالصافى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	عملاء
٥٤٦,٩٢٧	٥١٠,٠٢٩	أوراق قبض
١٨٦,٤١٠	٢٩٦,٦٣٤	شيكات برسم تحصيل
٨٢,١٨٢	١٣٣,٠٥٥	عملاء ضمان كمبيالات معززة
١٢,٩٢١	٢٩,٦٧٤	(يخصم)
٨٢٨,٤٤٠	٩٦٩,٣٩٢	مخصص إضمحلال العملاء
(٢٥,٦٨١)	(٢٥,٩٨٤)	
<u>٨٠٢,٧٥٩</u>	<u>٩٤٣,٤٠٨</u>	

١٨- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	<u>أدوات حقوق ملكية مدرجة فى أسواق الأوراق المالية</u>
٢٠,٥٣٨	٣٨,٥٥٠	أسهم شركات محلية
<u>٢٠,٥٣٨</u>	<u>٣٨,٥٥٠</u>	

19 - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م بالألف جنيه مصري	
٦٣٧,٠٩٣	٦٨٠,٠٩٢	أفراد
٣٧٠,٩٧٨	٤٤٩,٠٧٠	مرابحات شخصية
		مرابحات عقارية
١,٠٠٨,٠٧١	١,١٢٩,١٦٢	اجمالي (١)
٢,٨٨٢,٣١٣	٢,٨٣٨,٤٢٨	مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
٣,٥٦٦,٢٤١	٥,٠١٧,٨١٣	مرابحات مباشرة
٦,٤٤٨,٥٥٤	٧,٨٥٦,٢٤١	مرابحات مشتركة
٧,٤٥٦,٦٢٥	٨,٩٨٥,٤٠٣	اجمالي (٢)
(٧٢٤,١٤٣)	(٩٧٦,٣٠١)	اجمالي المشاركات و المضاربات و المرابحات للعملاء (٢+١)
(١,٠٧٨,٤٥٨)	(١,١٧٤,٨٧٩)	يخصم : الإيرادات المقدمة والعوائد المجنية
٥,٦٥٤,٠٢٤	٦,٨٣٤,٢٢٣	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
٥,٦٥٤,٠٢٤	٦,٨٣٤,٢٢٣	الصافي يوزع الى:
٥,٦٥٤,٠٢٤	٦,٨٣٤,٢٢٣	أرصدة متداولة
٥,٦٥٤,٠٢٤	٦,٨٣٤,٢٢٣	الإجمالي

بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة والتي لا يمكن التصرف فيها إلا بموافقة البنك ضمانا لعمليات توظيف تجارية في تاريخ الميزانية مبلغ ٥٩,٨٨١ ألف جنيه مصري مقابل مبلغ ٦٦,٤٤١ ألف جنيه مصري في تاريخ المقارنة .

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م بالألف جنيه مصري			
أفراد			
الإجمالي	مرابحات عقارية	مرابحات شخصية وسيارات	
٢١٢,٦٧٩	١٢,٨٩٨	١٩٩,٧٨١	الرصيد أول السنة
٧,٢٨٠	-	٧,٢٨٠	عبء الاضمحلال خلال السنة
(٩,٥٧٥)	(١٥٠)	(٩,٤٢٥)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(٦,٥٩١)	-	(٦,٥٩١)	مخصص انتفي الغرض منه
(٤٣,٣٥٦)	-	(٤٣,٣٥٦)	محول من مخصص المؤسسات
(٢)	-	(٢)	فروق تقييم
١٦٠,٤٣٥	١٢,٧٤٨	١٤٧,٦٨٧	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م
مؤسسات			
الإجمالي	مرابحات مشتركة	مرابحات مباشرة وأخرى	
٨٦٥,٧٧٩	١,٢٤١	٨٦٤,٥٣٨	الرصيد أول السنة
٢٣٠,٨٠٣	-	٢٣٠,٨٠٣	عبء الاضمحلال خلال السنة
(٥٤,٧٢٧)	-	(٥٤,٧٢٧)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(٦٣,٥٤٩)	(١,٢٤١)	(٦٢,٣٠٨)	مخصص انتفي الغرض منه
٤٣,٣٥٦	-	٤٣,٣٥٦	محول الى مخصص الأفراد
(٧,٢١٨)	-	(٧,٢١٨)	فروق تقييم
١,٠١٤,٤٤٤	-	١,٠١٤,٤٤٤	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م
١,١٧٤,٨٧٩	١٢,٧٤٨	١,١٦٢,١٣١	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

31 ديسمبر ٢٠١٦ م		(بالألف جنيه مصري)		
أفراد	مربحات شخصية وسيارات	مربحات عقارية	الإجمالي	الرصيد أول السنة
٦٧,٤٦٧	١٢,٨٢٠	٨٠,٢٨٧	١٦,٥٧٣	عبء الاضمحلال خلال السنة
١٥,٦٤٨	٩٢٥	(١٣,٤٤٥)	(١١,٣٥٨)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(١٢,٦١٢)	(٨٣٣)	(١٤)	-	مخصص انتفي الغرض منه
(١١,٣٤٤)	-	-	١٤٠,٦٢٢	محول الى مخصص المؤسسات
١٤٠,٦٢٢	١٢,٨٩٨	٢١٢,٦٧٩	١٩٩,٧٨١	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م
مؤسسات	مربحات مباشرة وأخرى	مربحات مشتركة	الإجمالي	الرصيد أول السنة
٩٥٩,٩٨٨	٧,٥٥٣	٩٦٧,٥٤١	١١١,٨٩٧	عبء الاضمحلال خلال السنة
١١١,٨٩٧	-	(٧٧,٣٩٣)	(١٢٠,٢٧٧)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(٧٧,٣٩٣)	-	(٦,٣١٢)	(١٤٠,٦٢٢)	مخصص انتفي الغرض منه
(١١٣,٩٦٥)	-	-	(٦,١٠٨)	محول من مخصص الأفراد
(١٤٠,٦٢٢)	-	-	١٣٠,٧٤١	محول لمخصصات اخرى
(٦,١٠٨)	-	-	٨٦٥,٧٧٩	فروق تقييم
١٣٠,٧٤١	١,٢٤١	١٤٠,٩٨٠	١,٠٦٤,٣١٩	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م
١٣٠,٧٤١	١٤,١٣٩	١,٠٧٨,٤٥٨	١,٠٦٤,٣١٩	الإجمالي

20 - استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
١,٣٤٥,٨٦٥	٦٠٦,٢٥٤	20/أ- استثمارات مالية متاحة للبيع
٣٧٦,٨٧٠	١٩٤,٠٤٤	أدوات دين - بالقيمة العادلة :
٤,٢٥٠,٢٩١	٣,٧٤٩,٤١٦	- مدرجة في سوق الأوراق المالية
٥,٩٧٣,٠٢٦	٤,٥٤٩,٧١٤	أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :
		- مدرجة في سوق الأوراق المالية
		- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية
		إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع (١)
		20/ب- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٢٨,٥٥٥,٣٣٦	١٧,١٦٥,٨٩٢	أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة :
٢٦,٧٦٧	٢٥,٧٩٧	- مدرجة في سوق الأوراق المالية
(٥,٧٠٧)	(٨٥٤)	- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية
٢٨,٥٧٦,٣٩٦	١٧,١٩٠,٨٣٥	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
٣٤,٥٤٩,٤٢٢	٢١,٧٤٠,٥٤٩	إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (٢)
		إجمالي استثمارات مالية (٢+١)

تسويات مخصص خسائر الاضمحلال للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
١٣,٢٩٣	(٥,٧٠٧)	الرصيد أول العام
٧,٥٨٦	٤,٨٥٣	رد الاضمحلال عن وثائق صناديق الاستثمار
(٥,٧٠٧)	(٨٥٤)	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠/ج - استثمارات في شركات شقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة
	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
%٢٤,٠٨	٣١,٠٦٢	٢٩,٦١٨	١٦٦,٤٠٢	٤٣,٠٨٦	١٦٦,٦٨٤	مصر
%٢٤,٧٥	٦٢,٥٥٩	٤٦,١٣٨	٦١,٦١٤	٥٠١,٦٣٦	٧٠٦,٨٤٧	مصر
%٢٥,٠٠	-	(١٩٦)	٨	١,٨٢٤	٨١٠	مصر
%٤٠,٠٠	١٠٣,٠٩٥	(٢٩,٩٧١)	٥٠,٨٢٥	١,٠٤٤,٤٦٦	٩٥٣,٢٥٧	مصر
%٤٠,٠٠	٢٣٦	٢٠	٤٦٥	١٠٩	٦٨٧	مصر
-	٢٠	-	-	-	-	مصر
%٤٣,٧٧	١,٠٣٨	(٣٧٠)	٥٥	٧٠٧	٣,٠٧٩	مصر
%٤٨,٥٧	١,٩٧١	١٢٦	٢,٦٣٩	٣,٩٦١	٧,٩٤٠	مصر
-	٢٠٠	-	-	-	-	مصر
	٢٠٠,١٨١					الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة
	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
-	٢٠	-	-	-	-	مصر
%٢٤,٠٨	٣٤,٣٥٧	٢٩,٦١٨	١٦٦,٤٠٢	٤٣,٠٨٦	١٦٦,٦٨٤	مصر
%٤٠	٢٣١	١٣	٤١٩	١٠٩	٦٦٧	مصر
%٤٣,٧٦	١,٠٣٧	(١,٥٦٩)	٦١٣	٩٦٣	٣,٧٠٤	مصر
%٤٨,٥٧	١,٩٢٨	(١٠٨)	٢,٣٠٦	٤,٠١٩	٧,٨٧١	مصر
%٢٤,٧٥	٥٠,٧٩٠	٣٧,٥٤١	٥٨,٨٧٢	٤٥٦,٦٨٩	٦٣٩,٩٣٨	مصر
%٤٠	٩٦,٧٤٩	(٢٣,٠٢٨)	٢,٢٧٢	٧٥٠,٦٤٩	٦٩٠,٠٦٨	مصر
-	٢٠٠	-	-	-	-	مصر
	١٨٥,٣١٢					اجمالي

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

20د- صافي (خسائر)/ أرباح الاستثمارات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	أرباح بيع أصول مالية متاحة للبيع
١٦٦,٤٦٢	٨٦,٣٠٩	إيرادات (مصروفات) الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة
٥٧,١٣٥	(١٩,٣٨٠)	أرباح بيع أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١٥٧	١٤٥,٩٢٧	خسائر اضمحلال أسهم في شركات تابعة وشقيقة
(٢٢٨)	٣٠,٩١٣	(خسائر) اضمحلال أصول مالية متاحة للبيع
(٢٨٠,١٣٣)	(١٢٠,٢٣١)	
(٥٦,٦٠٧)	١٧٧,٤٥٦	

٢١ - أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	الإيرادات المستحقة
٥٢٩,٣١٠	٩١٨,٣٠٨	المصروفات المقدمة
٣٩,٨٧٠	٩,٥٩٩	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
١٩,٤٩٥	١٠,١١٣	الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
٢٢١,٧٥٥	٢٠٤,٥٩٤	التأمينات والعهد
١١,٦٥٧	١٥,٢١٠	القرض الحسن
٥٧	٦١	مشروعات تحت التنفيذ *
٨٣,٦٣٤	٢٣,٣٠٦	أخرى
٣٨٣,٦١٣	٤٥٠,٣٢٤	مسدد تحت حساب الضرائب
٣١٥,٨٠٥	٣٩١,٤٠٤	
١,٦٠٥,١٩٦	٢,٠٢٢,٩١٩	

* فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	فروع تحت التأسيس
٨٣,٢٠٢	٢٢,٨٧٤	مباني للعاملين تحت الإنشاء
٤٣٢	٤٣٢	
٨٣,٦٣٤	٢٣,٣٠٦	

22 - أصول غير ملموسة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	رصيد اول العام
١٠,٠٣٧	٧,٨٦٢	إضافات
٧,٤٢١	٩,٦١٠	استهلاك
(٦,٤٧٢)	(٧,٤٣٥)	
١٠,٩٨٦	١٠,٠٣٧	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٣ - أصول ثابتة

الإجمالي	أخرى	آلات ومعدات	تحسينات أصول مستأجرة	أراضي وإنشاءات ومرافق	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١,٨١٥,٤٠٤	٨٤,٩٥٠	٣٩٤,٢٤٦	٤,٧٥١	١,٣٣١,٤٥٧	الرصيد في ٢٠١٦/١/١
٢٨٥,٠٤٤	٧٥,٤٩٦	٣٣,١٢٣	١,٩٦٤	١٧٤,٤٦١	صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٦/١/١
(23,253)	(3,024)	(٢,٢٧٠)	-	(١٧,٩٥٩)	إضافات
(106,285)	(17,977)	(71,640)	(702)	(15,966)	استبعادات
١,٩٧٠,٩١٠	١٣٩,٤٤٥	٣٥٣,٤٥٩	٦,٠١٣	١,٤٧١,٩٩٣	إهلاك العام
					صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٦/١٢/٣١
٢,٨٨٠,٧٢٥	٣٠٤,٥٤٩	٩١٤,٦٥٤	٨,٢٠٢	١,٦٥٣,٣٢٠	الرصيد في ٢٠١٦/١٢/٣١
(909,815)	(165,104)	(561,195)	(2,189)	(181,327)	التكلفة
١,٩٧٠,٩١٠	١٣٩,٤٤٥	٣٥٣,٤٥٩	٦,٠١٣	١,٤٧١,٩٩٣	مجمع الإهلاك
					صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٦/١٢/٣١
١,٩٧٠,٩١٠	١٣٩,٤٤٥	٣٥٣,٤٥٩	٦,٠١٣	١,٤٧١,٩٩٣	الرصيد في ٢٠١٧/١/١
١٦٢,٠٩٥	٤٢,٣١٤	٧٦,٨٧٢	١,٣٧١	٤١,٥٣٨	صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٧/١/١
(٥٠,١١٢)	(٤٠٣)	(٤٩,٥٩٦)	-	(١١٣)	إضافات
(٩٦,٣٢٩)	(٦٢,٥٧٩)	(٦,٣٦٢)	(١,٠٨٠)	(٢٦,٣٠٨)	استبعادات
١,٩٨٦,٥٦٤	١١٨,٧٧٧	٣٧٤,٣٧٣	٦,٣٠٤	١,٤٨٧,١١٠	إهلاك العام
					صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٧/١٢/٣١
٢,٩٩٢,٧٠٨	٣٤٦,٤٦٠	٩٤١,٩٣٠	٩,٥٧٣	١,٦٩٤,٧٤٥	الرصيد في 2017/١٢/٣١
(١,٠٠٦,١٤٤)	(٢٢٧,٦٨٣)	(٥٦٧,٥٥٧)	(٣,٢٦٩)	(٢٠٧,٦٣٥)	التكلفة
١,٩٨٦,٥٦٤	١١٨,٧٧٧	٣٧٤,٣٧٣	٦,٣٠٤	١,٤٨٧,١١٠	مجمع الإهلاك
					صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٧/١٢/٣١

24 - إستثمارات عقارية

الإجمالي	المباني	الأراضي	التكلفة
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢٠٦,١٤٨	١٨٨,١٤٨	١٨,٠٠٠	في ٢٠١٦/١/١
٢٦,٠٠٠	٤,٦٨٠	٢١,٣٢٠	إضافات
(١٨١,١٤٨)	(١٨١,١٤٨)	-	استبعادات
٥١,٠٠٠	١١,٦٨٠	٣٩,٣٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(٩٣)	(٩٣)	-	مجمع الإهلاك
(١٤٨)	(١٤٨)	-	في ١ يناير ٢٠١٦
(٢٤١)	(٢٤١)	-	اهلاك العام
٥٠,٧٥٩	١١,٤٣٩	٣٩,٣٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
			صافي القيمة الدفترية
٥١,٠٠٠	١١,٦٨٠	٣٩,٣٢٠	التكلفة
-	-	-	في ٢٠١٧/١/١
٥١,٠٠٠	١١,٦٨٠	٣٩,٣٢٠	إضافات
			٣١ ديسمبر ٢٠١٧
(٢٤١)	(٢٤١)	-	مجمع الإهلاك
(٢٣٤)	(٢٣٤)	-	في ١ يناير ٢٠١٧
(٤٧٥)	(٤٧٥)	-	اهلاك العام
٥٠,٥٢٥	١١,٢٠٥	٣٩,٣٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
			صافي القيمة الدفترية

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	حسابات جارية
٥٥٥,١٨٥	٣٧٣,٦٣٦	ودائع
١٩,٩٤٥	١٠١,١٧٠	الأجمالي
٥٧٥,١٣٠	٤٧٤,٨٠٦	بنوك مركزية
٢٣٥,٧١٤	١٤٦,٢٩٠	بنوك محلية
٢٤٣,١٤٧	١٢٣,١٩١	بنوك خارجية
٩٦,٢٦٩	٢٠٥,٣٢٥	الأجمالي
٥٧٥,١٣٠	٤٧٤,٨٠٦	أرصدة بدون عائد
٣٩٣,٠٢٣	٣٠٧,٢٨٣	أرصدة ذات عائد متغير
١٩,٩٤٦	١٠١,١٧٠	أرصدة ذات عائد ثابت
١٦٢,١٦١	٦٦,٣٥٣	الأجمالي
٥٧٥,١٣٠	٤٧٤,٨٠٦	أرصدة متداولة
٥٧٥,١٣٠	٤٧٤,٨٠٦	الأجمالي
٥٧٥,١٣٠	٤٧٤,٨٠٦	

26 - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	حسابات تحت الطلب
٢,٢٦٧,٩٥١	١,٣١٤,٨٠٨	حسابات لأجل وبيخطار
٥١,٨٤٠,٠٠٤	٤٧,٧٢٨,٥٦٨	شهادات ادخار
١٦,٦٩٠,٦٢٤	١٤,٤٧٣,٩٠٣	أخرى *
١٧٠,٦٣٧	٢٣٥,٩٢٥	الاجمالي
٧٠,٩٦٩,٢١٦	٦٣,٧٥٣,٢٠٤	حسابات مؤسسات
٢,٢٤٩,٣٧٠	١,٨٨٩,٧٧٧	حسابات أفراد
٦٨,٧١٩,٨٤٦	٦١,٨٦٣,٤٢٧	الاجمالي
٧٠,٩٦٩,٢١٦	٦٣,٧٥٣,٢٠٤	أرصدة بدون عائد
٢,٤٣٨,٥٦٦	١,٥٥٠,٧٣٣	أرصدة ذات عائد متغير
٦٨,٥٣٠,٦٥٠	٦٢,٢٠٢,٤٧١	الاجمالي
٧٠,٩٦٩,٢١٦	٦٣,٧٥٣,٢٠٤	أرصدة متداولة
٧٠,٩٦٩,٢١٦	٦٣,٧٥٣,٢٠٤	الاجمالي
٧٠,٩٦٩,٢١٦	٦٣,٧٥٣,٢٠٤	

* تتضمن بند الأوعية الادخارية وشهادات الإيداع أرصدة قدرها ٣٣,٣٠٧ ألف جنيه مصري مقابل ٧٧,٨٣٤ ألف جنيه مصري في تاريخ المقارنة . تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه - استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٧ - التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	عوائد مستحقة
١,٦٠٩,٤٥٨	٢,٠٢٧,٤١٣	مصروفات مستحقة
٣,٦٢٧	٤,٦١٨	الزكاة المستحقة شرعا
٣٢,٢٧٩	٣٨,٤٦٨	توزيعات مساهمين
٨٩,٨٨٤	٧١,٨١٧	أرصدة دائنة متنوعة
١,١٧٥,٤٩٨	٨٣٥,٠٣٠	
٢,٩١٠,٧٤٦	٢,٩٧٧,٣٤٦	الاجمالي

28 - مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	الرصيد في أول العام
١١٣,٤٤٨	٤٢,٧٨٩	فروق تقييم عملات أجنبية
٧٧	(٤)	المستخدم خلال العام
(٨٨,٣٣٢)	(٢,٧٢٢)	مخصصات انتفى الغرض منها
-	(٦٨٨)	المحمل على قائمة الدخل
١٧,٥٩٦	٦,٣٠٠	الرصيد في آخر العام
٤٢,٧٨٩	٥٢,١٨٩	

29 - رأس المال وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ١,٧٧٥,٦٨١ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م بقيمة اسمية ١ دولار للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

عدد الأسهم (بالمليون)	أسهم عادية بالآلاف جنيه مصري	أسهم خزينة بالآلاف جنيه مصري	الاجمالي	
٣٥٦	١,٥٨٠,٥١٥	-	١,٥٨٠,٥١٥	الرصيد في أول العام
-	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	أسهم خزينة *
١١	١٩٥,١٦٦	-	١٩٥,١٦٦	اسهم مجانية بواقع واحد سهم ممولة من الأرباح المحتجزة
٣٦٧	١,٧٧٥,٦٨١	(٩,٨٩٢)	١,٧٦٥,٧٨٩	الرصيد في آخر العام

٣٠ - الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	احتياطيات
١٣٧,٢٠٣	١٥٤,٦٣٨	احتياطي المخاطر البنكية
٤٥٦,٦٧٤	٧٤٥,٤١٥	احتياطي قانوني (عام)
٣٣,٦٦١	٣٣,٦٦١	احتياطي خاص
٢,٢٣١,٨٦٤	١,٨٧٧,٦٢٨	احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع
٢٠,٩٣٦	٢١,٥١٦	احتياطي رأسمالي *
٢,٨٨٠,٣٣٨	٢,٨٣٢,٨٥٨	إجمالي الاحتياطيات في آخر العام

*يمثل أرباح عن بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالي قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م .

30 - الاحتياطات والأرباح المحتجزة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	أ - احتياطي المخاطر البنكية العام
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	الرصيد في أول العام
٩٦,٨٦٧	١٣٧,٢٠٣	المحول الى احتياطي المخاطر البنكية من اصول الت ملكيتها
٣٩,٩٣٤	١٧,٤٠٢	المحول الى احتياطي المخاطر البنكية خلال العام
٤٠٢	٣٣	الرصيد في آخر العام
١٣٧,٢٠٣	١٥٤,٦٣٨	

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	ب - احتياطي قانوني (عام) و رأسمالي
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	الرصيد في أول العام
٤٠١,٢٩٨	٤٧٧,٦١٠	محول من الأرباح إلى احتياطي قانوني(عام)
٧٥,٣٨٥	٢٨٨,٧٤١	محول من الأرباح إلى احتياطي رأسمالي
٩٢٧	٥٨٠	الرصيد في آخر العام
٤٧٧,٦١٠	٧٦٦,٩٣١	

ج - احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	الرصيد في أول العام
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	(خسائر) أرباح التغير في القيمة العادلة
٧٥٩,٠٠٧	٢,٢٣١,٨٦٤	خسائر اضمحلال أصول مالية متاحة للبيع (إيضاح ٢١د)
١,٣٥٢,٦٢٦	(٦٣٤,٣٦٩)	الرصيد في آخر العام
١٢٠,٢٣١	٢٨٠,١٣٣	
٢,٢٣١,٨٦٤	١,٨٧٧,٦٢٨	

د- صافي أرباح العام و الأرباح المحتجزة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	الرصيد في أول العام
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	محول إلى رأس المال
٢,١٧٦,١٦٢	٤,٢٠٠,٨٧٦	محول إلى الاحتياطي القانوني
(٥٢١,١٦٠)	(١٩٥,١٦٦)	محول إلى الاحتياطات الأخرى
(٧٥,٣٨٥)	(٢٨٨,٧٤١)	توزيعات العام المالي السابق
(٩٢٧)	(٥٨٠)	الرصيد في آخر العام
(٢٩١,٤٠٥)	(٥٣٢,٦٣٩)	صافي أرباح العام قبل التحويل الى احتياطي المخاطر البنكية العام
١,٢٨٧,٢٨٥	٣,١٨٣,٧٥٠	المحول الى احتياطي المخاطر البنكية العام
٢,٩١٣,٩٩٣	١,٧٧٧,٢٢٣	صافي أرباح العام
(٤٠٢)	(٣٣)	صافي أرباح العام والأرباح المحتجزة
٢,٩١٣,٥٩١	١,٧٧٧,١٩٠	
٤,٢٠٠,٨٧٦	٤,٩٦٠,٩٤٠	

31 - إضمحلال الأصول

لأغراض قائمة التدفقات النقدية ، تضمن بند إضمحلال الأصول بقائمة التدفقات النقدية الأرصدة التالية :

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
١٢١,٤٦٨	١٦٦,٦٥٧	مشاركات ومراجبات ومضاربات مع العملاء
٧,١٤٥	٣٠٣	عملاء وأوراق قبض
(٧,٥٨٦)	(٤,٨٥٣)	استثمارات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق
١٢٠,٢٣١	٢٨٠,١٣٣	خسائر اضمحلال أصول مالية متاحة للبيع
<u>٢٤١,٢٥٨</u>	<u>٤٤٢,٢٤٠</u>	

32 - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	نقدية
٧٩٦,١٣٣	١,١٩٤,٣٩٣	أرصدة لدى البنوك (حسابات جارية)
٩٠٢,٧٦٠	٣٨٥,١٣٠	أوراق حكومية (استحقاق أقل من ثلاثة شهور)
٤,٧٣٣,١٥٠	٣,٥٤٥,٥٤٠	
<u>٦,٤٣٢,٠٤٣</u>	<u>٥,١٢٥,٠٦٣</u>	

33 - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا خلال العام الحالي والأعوام السابقة وما تم تكوينه يمثل التزام قانوني نتج عن حدث في الماضي وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وسبق أن تحملت به نتائج أعمال البنك في السنوات الماضية .

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٣٦٧,٢٢٩ ألف جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م متمثلة في تمويل مرابحات مشتركة واستثمارات مالية متاحة للبيع وكذا في شركات تابعة وشقيقة بجانب مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات .

33 - التزامات عرضية وارتباطات (تابع)

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	ارتباطات عن توظيفات
٧٢٥,٥٢٢	٦١٧,٤٨٨	الأوراق المقبولة
١٣,٦٢٥	٢٠,٤١٤	خطابات ضمان
١٧٥,٧١٥	٢٤٤,٤٥٦	اعتمادات مستنديه استيراد
٣٨٩,١٤٧	٤٥١,٥٨٨	اعتمادات مستنديه تصدير
١,٠٥١	-	اجمالي عقود المبادلة
-	٤٤,٧٤٩	الإجمالي
<u>١,٣٠٥,٠٦٠</u>	<u>١,٣٧٨,٦٩٥</u>	

34 - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م بمبلغ ٢٢,٠٧٤,٥٠٢ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م مبلغ ١٣٥,٩١ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٧٢,٠ جنيه مصري منذ بدء النشاط كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ١,٠٨٤,٢٤٦ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمى)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولى بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسبش مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٢٥٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٩,٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٨٦٨,٥٠٣ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م بمبلغ ٣,٩٥٨,٥٠٠ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م مبلغ ١٠١,٥٠ جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٣٤,٧١١ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ٢,٩٥٢,٥٧٦ جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

35 - أرقام المقارنة

لم يتم تعديل أرقام المقارنة .